الأهرام

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٤ سبتمبـــر ١٩٩٩

واشنطن عرضت على لبنان توطين اللاجئين عام ١٩٦١

أميركا تبحث للاجئين عن وطن بديل في العراق!

سليم نصار *

■ منذ اطلق الرئيس الأميركي بيل كلينتون تصريحه حول حرية اللاجئين الفلسطينيين في اختيار اماكن عيشهم (٢ تموز/ يوليو) وردود الفعل في لبنان تتسع وتتعاظم بحيث شكلت استنكاراً جماعياً للموقف الاسرائيلي الرافض اي حل يسمح برجوع الفلسطينيين الى ديارهم.

ومع ان جواب كلينتون المبهم على سؤال المقارنة بين احتمال معاملة الفلسطينيين كمشردي كوسوفو، لم يتطرق الى حق العودة... إلا أن إيهود باراك انتقد التصريح بقسوة، وطالب الإدارة الأميركية بضرورة اعلان إيضاح وتصحيح. وعلى الفور أصدرت السفارة الاميركية في اسرائيل بياناً اكدت فيه ان قضية اللاجئين ارجئت الى مفاوضات الوضع النهائي، وان معالجتها رهن بقرار الأطراف المعنية. ويبدو ان كلينتون حاول في الشق الثاني من جوابه استدراك الخطأ الذي ورطَ نفسه به، فإذا به يطلق سلسلة اسئلة محيرة قال فيها: إن عودة اللاجئين الفلسطينيين تتوقف في جانب منها، على الوقت الذي امضوه بعيداً عن البلاد... وما إذا كانوا فعلاً يريدون العودة الى الوطن؟ وما هي مساحة الأرض التي ستُعطى لهم؟ وأين ستكون هذه الأرض؟

وكان من الطبيعي ان تحدث هذه الأسئلة الهادفة موجة من التشويش والقلق، خصوصاً وانها عبّرت عن تنكر الادارة الأميركية لمسؤوليتها المعنوية والعملية تجاه القرارات الدولية. كما عبّرت في الوقت ذاته عن تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها السابقة بحيث تجاهلت قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤ الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. وكان للمداخلة التي قدمها أحد مهندسي اتفاق اوسلو يوسي بيلين الأثر السلبي لأنه فسر اسئلة الرئيس كلينتون باجوبة اسرائيلية، فقال ان تمنياته للاجئين بأن يعيشوا احراراً اينما يريدون لا تعني العودة الى البلد الذي غادروه، بقدر ما تعني حسم وضعهم الشرعي في البلدان المضيفة مثل الأردن ولبنان وسورية. أي الا يكونوا لاجئين بعد اليوم!

الضجة التي اثارها تصريح الرئيس الأميركي تلازمت مع فوز ايهود باراك وموعد استحقاق التسوية السياسية للنزاع العربي - الاسرائيلي، واثر ذلك على مستقبل اللاجئين في الشتات. وكان من المنطقي أن تزداد مخاوف اللبنانيين من انعكاس الحلول المطروحة على الساحة الداخلية بطريقة تؤثر على التوازن الداخلي، خصوصاً وان الشريحة الكبيرة من فلسطينيي الشتات في لبنان تتمثل بلاجئي ١٩٤٨ أكثر من تمثلها بنازحي ١٩٦٧ والفارين من الأردن عقب احداث ١٩٧٠.

ومع ان لبنان والأردن وسورية ومصر تعتبر من الدول الحاضنة لأكثر من تسعين في المئة من فلسطينيي الشتات، إلا ان اتفاق اوسلو ١٩٩٣ استبعد لبنان وسورية من اللجنة التي كلفت بدراسة موضوع العودة. اي اللجنة التي انفرط عقدها بعد سبعة اجتماعات فقط بسبب وفاة اسحق رابين وإصرار شمعون بيريز على استبعاد لاجئي ١٩٤٨ وحصر المعالجة بنازحي ١٩٦٧. ولكي يزيد البلبلة حول تصورات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأطراف المشاركة، إدعى بيريز ان المسالة يجب أن تحال الى لجنة دولية لمعرفة عدد النازحين... ثم الى لجنة فنية بهدف وضع تعريف للنازح. وبعد أن ألغى حقوق الذرية والابناء من الاحصاء، واختصر عدد النازحين الى الثلث تقريباً، طالب شمعون بيريز بحصر عدد العائدين سنوياً على خمسة آلاف فقط بحجة المخاوف من انفجار سكاني في الضفة وغزة. ويقتضي العمل بمثل هذه النسبة مرور أربعة قرون لكي تنفذ عملية نقل أكثر من مليوني لاجئ الى الضفة الغربية. علماً بان اسرائيل سمحت باستقدام ثمانمئة ألف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي سابقاً خلال عامين فقط، وهي تستعد حالياً لاستقبال مليون مهاجر من بلدان مختلفة.

والحديث عن مصير اللاجئين يقود حتماً الى استكشاف موقف الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الراعية والوسيط المشارك في مفاوضات السلام.

أول محاولة قامت بها واشنطن لتمرير مشروع التوطين في لبنان كانت في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١. يومها زار بيروت كمندوب عن لجنة التوفيق لقضية فلسطين جوزيف جونسون يرافقه شروود مو، ضابط الارتباط بين وكالة الاغاثة (الاونروا) والامم المتحدة في نيويورك. واستقبله في الاجتماع الأول وزير الخارجية فيليب تقلا في حضور الأمين العام المرحوم فؤاد عمون الذي سجل في تقريره الديبلوماسي وقائع النقاش الخطير. أي النقاش الذي اعتبرته حكومة صائب سلام في حينه نوعاً من الاختبار الأميركي لاستجلاء حقيقة الموقف الرسمي اللبناني من موضوع اللاجئين. ولقد سجل الأمين العام عمون وقائع الجلستين في تقريره الديبلوماسي تاريخ ١٩٦١/٩/٩.

يقول التقرير: «استهل جونسون الحديث بالاشارة الى توصية الجمعية العامة الصادرة في ١٩٤٨/١٢/١١، ملمحاً الى أن مهمته منفصلة عن قرار التقسيم المتخذ عام ١٩٤٧.

وأجابه وزير الخارجية فيليب تقلا بان الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين يقود تلقائياً الى مراجعة القضية برمتها ضمن الاطار الذي رسمته لجنة التوفيق. ثم أوضح له أن القرار الصادر عام ١٩٤٨ ينص على عودة اللاجئين الى فلسطين أو تعويضهم.

وأجاب جونسون بلهجة المنتقد أو المصحح قائلاً: ان القرار يؤكد حق اللاجئين في العودة أو التعويض أو الاستيطان في البلاد التي يقيمون فيها استناداً الى كلمة Resettlement الواردة في النص.

واعترض الوزير تقلا على تحريف معنى الكلمة، لأن نص القرار يؤكد حق اللاجئين في العودة الى فلسطين، ولا يمكن أن يعني حق الاستيطان في البلدان العربية. ثم أعطى لبنان كمثال على الوضع المعقد الذي خلقته اسرائيل بواسطة اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون (في حينه) نسبة عشرة في المئة من عدد السكان. وقال: «ان الوطن الصغير يعجز عن استيعابهم، اضافة الى تعلقهم بفلسطين وترقبهم العودة وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والتعهدات الدولية وحقهم الطبيعي. ان اسرائيل تبني المستوطنات استعداداً لاستيعاب بضعة ملايين من المهاجرين اليهود. والعرب أحق بأرضهم واولى بها. واسمح لي بان اقول لك بأنكم تعاملون السارق معاملة المسروق منه.

لقد تساهل العرب كثيراً عندما وافقوا على بروتوكول لوزان. ولا يجوز أن يطلب منهم التنازل عن حقهم في العودة».

بعد الظهر انتقل مندوب لجنة التوفيق جونسون الى السرايا لمقابلة رئيس الوزراء صائب سلام. وبعد نقاش طويل عن دور الولايات المتحدة في مساندة اسرائيل، طرح الزائر ثلاثة خيارات تتعلق باللاجئين. واعترض سلام على تحوير معنى كلمة Resettlement لان الغموض يعطي اسرائيل الذريعة للتملص من مسؤولياتها تجاه القرار ١٩٤. وأصر جونسون على موقفه معتبراً ان كلمة Repatriation لم ترد في التوصية، وانها الكلمة المعبّرة عن إعادة اللاجئ الى وطنه. ورد عليه صائب بك باظهار الفارق بين التوطين والاستيطان مرة ثانية، مؤكداً ان مساعدة أميركا لاسرائيل تشجعها لان تكون الأداة العدوانية المهددة للسلام في الشرق الأوسط».

ويُستدل من التطور الذي طرأ على الموقف الرسمي الأميركي حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين، ان حرب ١٩٦٧ ساعدت على إضعاف زخم القرار ١٩٤ الصادر عقب حرب ١٩٤٨، وذلك عن طريق تحويله من مسألة حقوقية قانونية سياسية الى معضلة انسانية بالغة التعقيد. والملاحظ عن تقلبات موقف واشنطن ان الرؤساء الأميركيين كانوا يطرحون القرار ١٩٤ كبعبع لتخويف اسرائيل كلما اختلفوا معها. ولكنهم في الواقع لم يتعاملوا مع موضوع حق العودة كمبدأ ثابت لا يمكن تجاهله والحياد عنه، وكان من نتيجة ذلك ان اسرائيل لم تنفذ شرطين أساسيين وضعا لقبولها عضواً في المجتمع الدولي لهما اوثق صلة بقضية اللاجئين: أولاً - قرار تقسيم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فلسطين الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. ثانياً - القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ الذي نص في الفقرة ١١ منه على «أن اللاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم يجب أن يُسمح لهم بذلك في أقرب وقت ممكن... ويجب أن يُدفع تعويض عن الممتلكات لأولئك الذين يختارون عدم العودة، وعن فقدان ممتلكاتهم أو عن اصابتها باضرار».

من الماخذ البارزة التي ياخذها المشرعون على المفاوض الفلسطيني انه تخلى من المرجعيات الدولية في اتفاقية اوسلو واحل الاتفاقات التعاقدية محلها. واسرائيل في هذا المجال تتمنى التحرر من ضوابط القرارات الدولية الملزمة لكي تستفرد السلطة الفلسطينية وتجعل منها سلطة من دون شعب ولا ارض. وكان من الطبيعي ان تزداد مخاوف اللاجئين في لبنان وسورية والأردن ومصر بعدما اعطت اتفاقية اوسلو الأولوية الى «نازحي» ١٩٦٧. وانطلاقاً من موقف المحافظة على حقوق اللاجئين في العودة، توافق اللبنانيون مجمعين على رفض توطينهم في لبنان وفق ما جاء في التعديلات الدستورية الصادرة في ٢١ ايلول ١٩٩٠ التي تقول «لا تقسيم ولا توطين». ومثل هذا الموقف أتخذ في حينه للاعلان ان الفلسطينيين في لبنان وعددهم في آخر احصاء (٣٦٦,٦١٠ نسمة) هم جزء مكمل للشعب الفلسطيني في أي بلد آخر، وان قضيتهم مرتبطة بمصير هذا الشعب.

مذ كتب الرئيس ريتشارد نيكسون الى غولدا مائير في تموز ١٩٧٠ يقول لها ان بلاده لن تضغط لحمل اسرائيل على قبول مشكلة اللاجئين، والادارات الأميركية المتعاقبة تتجاهل قرار العودة وتؤيد تنفيذ القرار ٣٩٣ المطالب بالتوطين داخل الدول العربية كبديل من القرار ١٩٤. وفي ضوء هذا التحول المتنامي سيسعى باراك بالتعاون مع ادارة كلينتون، الى إحياء مشروع بن غوريون وادخاله في خطة إعادة تاهيل العراق وفك الحصار عنه مقابل استقبال مليوني لاجئ فلسطيني كحل انساني. وكان نتانياهو بواسطة وزير دفاعه موردخاي (وهو من أصل عراقي) قد طرح فكرة إحياء مشروع بن غوريون الذي يجعل من العراق الوطن البديل للاجئين. ولقد اقترح ذلك اثناء اجتماعه برئيس وزراء فرنسا الأسبق غي موليه (٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦) على اعتبار ان مساحة العراق وثروته النفطية وبعده عن حدود اسرائيل، كل هذه الأسباب تسمح باستيعاب مليوني لاجئ بسهولة. والغريب ان وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت صرحت مراراً ان معاودة قبول العراق في الأسرة الدولية مع رفع الحظر عنه، تتطلب تاييده مشروع سلام الشرق الأوسط. وهذا يقتضي في نظرها الغاء حال الاحتراب مع اسرائيل والدخول في المفاوضات المتعددة الأطراف حيث الاهتمام الحقيقي بمشكلة اللاجئين.

يجمع المؤرخون على القول إن محاولات تغييب فلسطين والفلسطينيين من التاريخ كانت هدفاً اساسياً لخلق قناعة عالمية بان تاريخ اليهود انتهى بغيابهم عن ارض الميعاد، وبان عودتهم من المنافي تشكل عودة التاريخ والحضارة الى المكان الذي فرغ باستيلاء غيرهم عليه. وفي ضوء التناقض المتنامي بين مخاوف اسرائيل من إفساد النقاء العنصري بواسطة اكثرية عربية... وإصرار الفلسطينيين على رفع الظلم الذي اقترف بحقهم وطناً وشعباً، تبرز قضية اللاجئين كمسالة مركزية مهددة لمشروع السلام الذي لا يعتبر شاملاً ونهائياً من دون تطبيق قرار العودة. والمطلوب في هذه المرحلة الخطيرة ترجمة تاييد حق المصير الذي صدر عن الجمعية العامة في ١٩٩٦/١٢/١٢ بأكثرية ١٥٩ دولة، واعلان قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. ويمكن للسلطة الفلسطينية المنتخبة ان تدعم قرارها بتاييد الراي العام الدولي وبحق تقرير المصير استناداً الى أحكام القانون الذي لا يحرم اي شعب من ارضه. ومن الخطأ الركون الى وعود ادارة كلينتون بانها ستمنع اسرائيل من ضم القدس الشرقية مقابل الامتناع عن اعلان الدولة الفلسطينية. والدليل ان الادارة الأميركية خالفت المرجعيات الدولية، وسمحت لباراك بمخالفة الاتفاقات التعاقدية الموقعة في اوسلو وواي ريفر. والسبب ان اسرائيل تريد تحديد احتياجاتها الأمنية في ضوء حاجتها للأرض. وعندما تنتهي هذه المهمة تكون السلطة الفلسطينية قد فقدت وحدة الأرض لإعادة رسم الوطن. من هنا تبرز الحاجة الى تحديد مصير الأرض لأنها وحدها تقرر مصير الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات، اي الشعب الذي ينتظر منذ اكثر من نصف قرن الانتماء الى رقعة من وطن كان في الماضي يدعى فلسطين!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية